

تقرير

مجلس الإدارة لعام ٢٠١٠

لم يكن القطاع المصرفي بمعزل عن تأثير الإنكماش الإقتصادي الذي تلى الأزمة المالية العالمية بصفة عامة . وبرغم نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٥,١% في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ٤,٧% في عام ٢٠٠٩ ، إلا أن الإنكماش الإقتصادي قد أثر سلباً على المؤشرات الإقتصادية الأخرى وعلى رأسها ارتفاع نسبة التضخم إلى ١٢,٨% في نهاية ٢٠١٠ مقارنة بـ ١١,٩% في عام ٢٠٠٩ ، كما زادت نسبة البطالة لتبلغ ٩,٨% في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٩,٤% في عام ٢٠٠٩ ، وإنخفضت أيضاً الصادرات بحوالى ٥,٢% في عام ٢٠١٠ عنها في عام ٢٠٠٩ .

ومع ذلك استمر البنك الوطنى للتنمية بالتعاون مع مصرف أبوظبي الإسلامى فى تنفيذ إستراتيجية متوازنة تعتمد على التطوير فى كافة مجالات العمل وتحديث البنية التحتية للبنك ، وأيضاً الاعتماد على كفاية رأس المال وتحقيق نمو مستدام فى كافة مؤشراتته المالية .

وقد حققت هذه الإستراتيجية أهدافها فى عام ٢٠١٠ بصورة ديناميكية وحسنت فى وضع البنك التنافسى الذى يتعزز بشكل مستمر من خلال تطوير مؤشراتته الرئيسية ، وتجديد وإعادة توزيع الفروع ومحفظته المتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة التى تلبي إحتياجات عملائه ، وقد تجلت فى مجالات العمل على النحو التالى:-

أولاً: قطاع تمويل الشركات والإستثمارات:-

تبنى البنك تصميم نموذج تشغيلى للعمل بقطاع تمويل الشركات بغرض تعزيز نقاط القوة ، بالإضافة إلى تحقيق فصل واضح لمهام كل من إدارة حسابات عملاء قطاع الشركات الذى يهتم بخدمة العملاء وتنمية المحفظة والإدارة المختصة بالقرار الإنتمانى ، وهى إدارة المخاطر بهدف التأكد من سلامة القرار الإنتمانى ، وكنتيجة لهذه المبادرة تم تعزيز القدرات الأساسية فى كلا الإدارتين ورفع كفاءتهم وتسهيل إجراءات العمل وإستحداث إدارات جديدة لتوسيع قنوات توصيل الخدمة المصرفية لعملاء القطاع وصولاً إلى بناء محفظة تمويلات ذات جودة مرتفعة ، حيث حققت محفظة تمويل الشركات من خلال المنتجات

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نموا ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠ بلغت نسبته ٩٦% عن العام السابق لتصل إلى ٩١٠ مليون جنيه مصرى .

وقد نجح البنك الوطنى للتنمية فى المساهمة فى تمويل العديد من المشاريع الضخمة فى عدة قطاعات إقتصادية هامة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وعلى سبيل المثال فقد ساهم فى تمويل شركة غرب الدلتا لإنتاج الكهرباء بغرض إنشاء محطة توليد كهرباء ، كما شارك البنك فى تمويل إثنين من أضخم المشروعات التى تقوم بتنفيذها الشركة المصرية العامة للبترول .

كما بادرت إدارة البنك باستحداث حلول وخدمات عصرية متطورة لعملاء قطاع الشركات من خلال إدارة التدفقات النقدية التى تهدف إلى رفع كفاءة الشركات فى إدارة أرصدة التدفقات النقدية ، وذلك باستخدام أحدث التقنيات الإلكترونية .

وعلى صعيد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد استطاع البنك وضع أسس منح التمويلات بما يتفق مع أحدث الأساليب فى تمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ومتوقع إطلاق المنتجات والخدمات المصممة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلال عام ٢٠١١ ، حيث يعد هذا القطاع العمود الفقرى الذى ينهض بالإقتصاد المصرى .

ومن منطلق حرص البنك على رفع كفاءة استثماراته ، فقد قام بإطلاق أول شركة للتأجير التمويلى بإسم (أديليس - ADILease) لتقديم خدمات التأجير التمويلى للأصول المختلفة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

ثانياً: قطاع خدمات التجزئة المصرفية والفروع:-

يسهم قطاع التجزئة المصرفية بكل فعالية فى تنمية أعمال البنك ، حيث عزز القطاع دوره الريادى محققاً العديد من الأهداف فيما يتعلق بتمويلات الأفراد والودائع ، وذلك بكفاءة تسويق عالية حققت نمواً ملحوظاً مع إستمرار الإلتزام بمعايير صارمة ساهمت فى ضبط المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق . كما حققت زيادة كبيرة خلال ٢٠١٠ بلغت ٨٧١ مليون جنيه مصرى أى بنسبة نمو ١٨٨% عن عام ٢٠٠٩ .

وقد قام قطاع التجزئة بتعزيز نشاطه من مختلف الجوانب من خلال تطوير مهارات البيع لموظفى الفروع وإستحداث فرق التسويق المباشر ، هذا ويركز قطاع التجزئة بالدرجة الأولى على العميل



ومستوى الخدمة المقدمة له ، واستطاع أن يستحوذ في مدة قصيرة على ١٠% من الحصة السوقية في قطاع تمويل السيارات ليحتل مكانة متقدمة في هذا المجال بين البنوك المنافسة .

وقد تم إستحداث العديد من المنتجات الجديدة التي تستهدف قطاعات مختلفة من العملاء والمطابقة للشريعة الإسلامية ، حيث قام البنك لأول مرة في قطاع البنوك الإسلامية العاملة في جمهورية مصر العربية بطرح برنامج "مراجعة اليسر للتمويل الشخصي" ، بالإضافة إلى منتج "الصكوك الإسلامية" من خلال عقود وكالة شرعية ، حيث حققت نجاحاً ملحوظاً زاد عن مليار جنيه مصرى . وكذلك في مجال الودائع حقق القطاع نمواً كبيراً ليبلغ إجمالي ودائع القطاع ٦ مليار جنيه مصرى .

وفي إطار توجه البنك نحو تفعيل شبكة فروعهِ وتعزيز قدراته على الوصول إلى العملاء ، يجرى تنفيذ خطة شاملة لتجديد وإعادة توزيع شبكة فروع البنك البالغ عددها ٧٠ فرعاً والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ، وقد تم الإنتهاء من تحديث وتجديد ١٩ فرعاً خلال عام ٢٠١٠ .

أما من ناحية القنوات المصرفية ، فقد استمر البنك في تبني أفضل الحلول التكنولوجية وإطلاق خدمة الخط الساخن (١٩٩٥١) الذي يتيح للعملاء الإستفسار عن كافة الخدمات المصرفية عبر الهاتف طوال أيام الأسبوع وعلى مدار ٢٤ ساعة . كما قام البنك بزيادة عدد ماكينات الصراف الآلى وإستبدال الماكينات القديمة بأخرى حديثة في مختلف المحافظات ، وتم وضع ماكينة صراف آلى Drive Thru للسحب أثناء المرور بالسيارة لأول مرة بمدينة الأقصر . هذا فضلاً عن إفتتاح وحدتين في مطار القاهرة الدولي بصالة (٣) وصالة (١) لتقديم خدمات بيع وشراء العملات الأجنبية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار ٢٤ ساعة ، وتقديم الخدمات المنشودة للسائحين والأجانب والمواطنين ، مما يساعد أيضاً على الترويج لإسم البنك .

ويواصل قطاع التجزئة المصرفية جهوده الحثيثة للوصول إلى أعلى مستويات جودة الخدمة بما يضمن تغطية جميع جوانب أعمالهم المتعلقة بالمنتجات والخدمات والعمليات والقنوات المصرفية وتطوير الكادر البشرى لتعزيز سمعة ومكانة البنك .

ثالثاً: قطاع تمويل المنشآت متناهية الصغر:-

استمرت قيادة البنك الوطنى للتنمية لهذا القطاع ، خاصة بعد إطلاق الخدمات الجديدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتقديم الخدمة من خلال ٤٤ وحدة منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية .

وشهد قطاع تمويل المشروعات متناهية الصغر نمواً كبيراً ، حيث تضاعفت محفظة الإستثمارات الخاصة به لتصبح ٢٠٥ مليون جنيه فى نهاية ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٨% عن العام ٢٠٠٩ .

رابعاً: قطاع الخزينة:-

يتولى قطاع الخزينة فى البنك الوطنى للتنمية مسئولية إدارة السيولة لدى البنك وإدارة مخاطر السوق ، وتمكنت إدارة الخزينة من إدارة وتقوية وضع السيولة لدى البنك .

ولقد قام القطاع بتفعيل دور وحدة التسويق لمنتجات الخزينة ، حيث ساهمت بفاعلية فى زيادة معدل الودائع من ٣٦١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٩ إلى ٨٤٢ مليون جنيه مصرى فى عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى زيادة العائد من تداول العملات الأجنبية من ٦,٣ مليون جنيه فى ٢٠٠٩ إلى ١٤,٣ مليون جنيه مصرى فى عام ٢٠١٠ .

خامساً: قطاع أنظمة المعلومات:-

وفى إطار تحديث البنية التكنولوجية من خلال تطوير الأنظمة ، تم خلال عام ٢٠١٠ إستكمال جزء مهم من المرحلة الثانية من تطبيق النظام البنكى الجديد الذى يتيح للبنك تقديم خدمة أفضل لعملائه ، وكذلك إستيعاب طرح منتجات جديدة فى السوق . كما تم الإجاز بنسب متفاوتة لإدخال أنظمة فرعية متخصصة للإدارات الرئيسية فى البنك ، حيث تم تطبيق نظام الموارد البشرية ونظام تقييم الجدارة الإنتمانية ونظام التحصيل ونظام المقاصة الإلكترونية ، ويجرى العمل على تطبيق نظام الخزينة ونظام التأجير التمويلى ، والمتوقع الإنتهاء منهما فى منتصف عام ٢٠١١ .

سادساً: قطاع الموارد البشرية:-

وباعتبار الموارد البشرية عنصراً أساسياً فى تطوير وتنمية أعمال البنك ، روعى أن تشتمل خطة عمل عام ٢٠١٠ على تبنى وتنفيذ أحدث برامج التدريب وتنمية المهارات للعاملين بالبنك ، حيث تم تدريب ٢١٤٨ من موظفى البنك من خلال ١٢٢ دورة تدريبية خلال عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى تطبيق نظام التأمين التكافلى على الحياة لجميع العاملين يغطى حالات الوفاة والعجز الكلى والجزئى ، وكذلك تطبيق

نظام التأمين الطبى الذى يشتمل على تقديم الخدمات الطبية المختلفة ليس فقط للموظفين بل أيضاً لعائلاتهم .

سابعاً: مساهمة البنك فى خدمة المجتمع المحلى:-

يؤمن البنك بقوة بأهمية دعم المجتمع المحلى من خلال المشاركة الفعالة فى المشاريع الإجتماعية التى تخدم هذا المجتمع . فقد قام البنك الوطنى للتنمية بتحمل مسؤولياته الإجتماعية فى المجتمعات التى يقوم بخدمتها من خلال دعم الأنشطة الهادفة ، وشهد عام ٢٠١٠ إستمرار البنك فى التعاون مع بنك الطعام المصرى من خلال دعم حملة "معا ضد الجوع" التى تهدف إلى القضاء على ظاهرة الجوع ، كما شارك عدد كبير من موظفى البنك بتعبئة أكثر من ١٥٠٠ كرتونة غذاء خلال شهر رمضان الماضى وتبنى "برنامج صك الأضحية" الذى نظّمته مؤسسة بنك الطعام المصرى بمناسبة عيد الأضحية المبارك لتصل اللحوم إلى أكبر عدد من مستحقيها . كما يستمر البنك الوطنى للتنمية فى دعم مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال ، حيث قام البنك بتقديم الدعم لبناء فرع جديد للمستشفى فى مدينة طنطا ، بالإضافة إلى المساهمة مع مستشفى القصر العينى - وحدة غسيل الكلى .

من جانب آخر يشارك البنك بإيجابية فى تطوير وتحسين الرعاية الإجتماعية من خلال دعم المنظمات الإنسانية ، حيث دعم جمعية (أبناء مصر) لضحايا الحوادث والكوارث وجمعية (أمان) لتنمية وتطوير دور الأيتام وغيرها من الأنشطة ذات البعد الإجتماعى .

ثامناً: المركز المالى:-

حقق البنك الوطنى للتنمية العديد من الإنجازات الهامة خلال عام ٢٠١٠ ، منها ما يتعلق بالأداء المالى وتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك ، كما استمر فى سياسته الرامية إلى تحويل البنك إلى بنك إسلامى متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات وأدوات إستثمارية متنوعة عملاً على توسيع قاعدة إيراداته والمحافظة على جودة المحفظة التمويلية مع تقديم خدمة متميزة لعملائه . وجاءت البنود المختلفة للميزانية لتعبر عن ذلك وتسجل نمواً فى النتائج المختلفة .

هذا ، وتعكس البيانات المالية لعام ٢٠١٠ وبكل وضوح إستمرار وتيرة النمو للبنك الوطنى للتنمية ، حيث ارتفع مجموع ودائع العملاء لتبلغ ١٠,٨ مليار مقابل ٩,٤ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٩ بمعدل زيادة قدرها ١٥% . وفى مجال الإستثمارات قصيرة الأجل والتى تنوعت فيما بين الودائع لدى

البنك المركزي المصري ، حيث زادت بمبلغ مليار جنيه مصرى وبلغت الأرصدة لدى البنوك ١,٩ مليار جنيه مصرى ، وعلى جانب آخر بلغت أذون الخزانة ٢,٤ مليار جنيه مصرى بزيادة قدرها ١,٤ مليار جنيه مصرى عن عام ٢٠٠٩ ، وجاءت هذه التوظيفات نتيجة فائض السيولة والسياسات المتبعة من قبل قطاع الخزينة فى استثمارها .

وشمل النمو المحقق خلال ٢٠١٠ مختلف بنود الميزانية ، حيث بلغ صافى محفظة التمويلات الإسلامية ٢,٣٠٢ مليون جنيه مصرى مقابل ٨٥٢ مليون جنيه مصرى بنسبة نمو قدرها ١٧٠% منها تمويلات الشركات وفقاً للشريعة الإسلامية بمبلغ ٩١٠ مليون جنيه مصرى وتسهيلات التجزئة بمبلغ ١,٢٠٢ مليون جنيه مصرى وتمويل المشروعات المتناهية الصغر بمبلغ ٢٠٥ مليون جنيه مصرى .

ووفقاً لسياسة البنك الرامية لتدعيم مخصصات الديون المتعثرة ، فقد تم زيادة المخصص بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى تحصيل أو تسوية بعض ديون العملاء المتعثرين ، حيث تمكن من تحصيل مبلغ ١٣٢ مليون جنيه مصرى وبيع جزء من مساهمة البنك فى الشركة الوطنية للذرة وتحقيق ربح بمبلغ ٨,٥ مليون جنيه مصرى ، وكذلك بيع أصول آلت ملكيتها للبنك بمبلغ ١٤ مليون جنيه مصرى وتحقيق ربح رأسمالى بمبلغ ٣ مليون جنيه مصرى . وقد بلغ صافى حقوق المساهمين بعد إستهلاك خسائر العام السابق ٣٥١ مليون جنيه مصرى للشريحة الأولى لحقوق الملكية و٤١٦ مليون جنيه مصرى للشريحة الثانية . هذا وقد بلغت خسائر العام مبلغ ٤٩١ مليون جنيه مصرى بانخفاض عن خسائر العام السابق بواقع ١٠ مليون جنيه مصرى .

واستمراراً لنهج مصرف أبوظبى الإسلامى فى تقديم الدعم الفنى والمالى للبنك ، فقد قام بتوفير مبلغ ١٨٧ مليون جنيه مصرى للحفاظ على حقوق الملكية وكفاية رأس المال ضمن الحدود المطلوبة من قبل البنك المركزي المصرى .